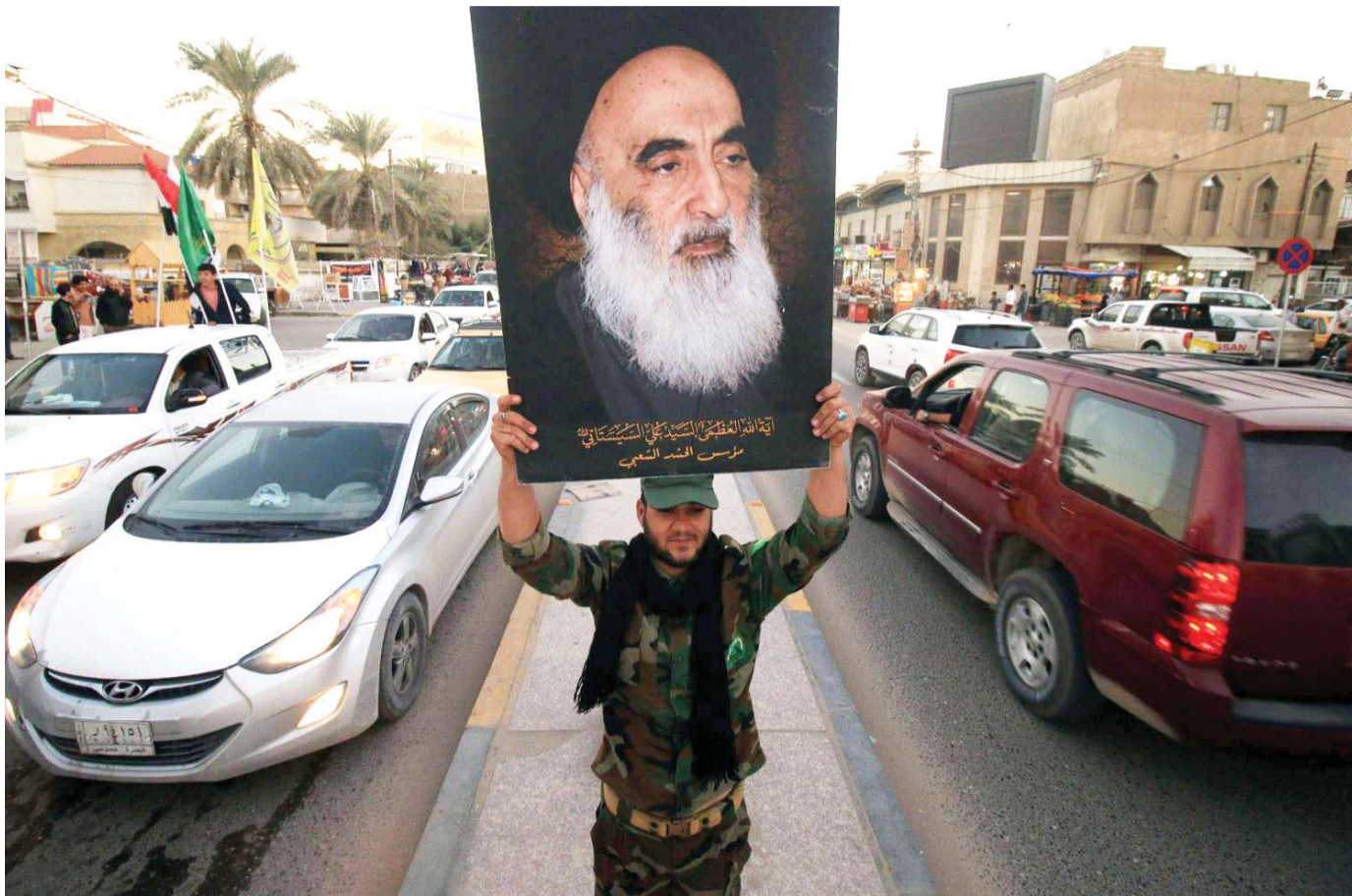


الدولة العراقية تواجه معضلة تغول الحشد الشعبي في الذكرى السنوية السابعة لصدور فتوى الجهاد الكفائي

رئيس الوزراء يلجأ إلى مسؤولية نوري المالكي عن سقوط الموصل



العراق وهو يحيي الذكرى السنوية السابعة لصدور ما يُعرف بفتوى الجهاد الكفائي التي فتح المرجع الشيعي علي السيستاني بموجبها باب التطوع لمواجهة تنظيم داعش عندما غزا ثلث مساحة العراق وأصبح على مشارف العاصمة بغداد، فإنه يستذكر كيف تم استثمار الفتوى ذاتها في إنشاء جسم شبه عسكري دخيل على نسيج الدولة هو الحشد الشعبي الذي تحول إلى عنوان لفوضى السلاح وأداة لخدمة أجندات غير وطنية.

بغداد - مزج رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في بيان أصدره بمناسبة مرور سبع سنوات على إصدار المرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني فتوى "الجهاد الكفائي"، بين الثناء على دور الفتوى في مواجهة تنظيم داعش وبين التحذير من حرفها عن غايتها الأصلية واستغلالها لأغراض مصلحية.

كما لجأ الكاظمي إلى وجود مسؤولية سياسية عن سقوط الموصل بيد التنظيم المتشدد بدءاً من صيف سنة 2014، محيلاً بذلك على دور رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، دون أن يسميه، في إضعاف القوات المسلحة العراقية ودفعها إلى حافة الانهيار ما جعل داعش يحتل قرابة ثلث مساحة العراق في بضعة أيام وصولاً إلى مشارف العاصمة بغداد.

كما لجأ الكاظمي إلى وجود مسؤولية سياسية عن سقوط الموصل بيد التنظيم المتشدد بدءاً من صيف سنة 2014، محيلاً بذلك على دور رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، دون أن يسميه، في إضعاف القوات المسلحة العراقية ودفعها إلى حافة الانهيار ما جعل داعش يحتل قرابة ثلث مساحة العراق في بضعة أيام وصولاً إلى مشارف العاصمة بغداد.

مصلحة العراق ورغبة شعبه في الاستقرار والتنمية. وواجه الكاظمي بشكل مباشر ظاهرة تغول الحشد عندما اصطدم به في كل مرة كان يحاول فيها تطبيق قوانين الدولة على الميليشيات، وهو ما حدث مؤخراً عندما رد الحشد بعنف على توقيف القيادي فيه قاسم مصلح للتحقيق معه في قضايا تتعلق بإحداها باغتيال الناشط المعارضين، حيث اقترحت الميليشيات المنطقة الخضراء التي تضم أهم المقرات الحكومية والسفارات الأجنبية مطلقة تهديدات لرئيس الوزراء والقادة الأمنيين الخاضعين لإمرته.

واضطرت السلطات العراقية لاحقاً لإطلاق سراح مصلح، بينما اعتبر متابعون للشأن العراقي أنه لا مناص لرئيس الوزراء وسائر العراقيين، في الوقت الحالي على الأقل، من التعايش مع ظاهرة الحشد نظراً لصعوبة اجتثاثها في أمد منظور.

واعتبر الكاظمي أن فتوى المرجعية الدينية أوقفت "وحشاً إرهابياً"، في إشارة إلى تنظيم داعش.

وقال في بيان صدر الإثنين عن مكتبه الإعلامي إن العراق مرّ في مثل هذه الأيام بظروف بالغة الصعوبة وضعته أمام تحدٍّ وجودي خطير "الولا العناية الإلهية" وما صدر من المرجع الأعلى علي السيستاني "من فتوى وتوجيهات أوقفت وحشاً إرهابياً كان قد أربع العالم كله وقد أدت الفتوى إلى القضاء على هذا التنظيم خلال مدة لم يكن يتصورها العالم كله".

وأضاف "وجاءت الفتوى من منطلق روح وطني خاطب الهوية العراقية الشاملة كما هو المنهج المتعارف الدائم في مواقف المرجعية الرشيدة التي أبت أن تخاطب أي عراقي سوى بهويته العراقية، تاركة العناوين الطائفية والعرقية بعيداً تماماً عن خطابها السياسي".

وخلال السنوات التي أعقبت هزيمة تنظيم داعش عسكرياً سنة 2017 على يد القوات العراقية المشتركة والتحالف

الحشد ابتكار إيراني عكس عدم ثقة إيران في القوات العراقية سلبية الجيش الذي سبق له خوض الحرب ضدّها

وكانت الفتوى المذكورة سبباً في تشكيل الحشد الشعبي من العشرات من الميليشيات غالبيتها العظمى شيعية، وتحولته إلى "جيش" رديف للقوات النظامية قام بدور كبير في الحرب ضدّ داعش واستعادة المناطق من سيطرته، لكنه تحول بعد ذلك إلى معضلة تعيق استعادة الدولة العراقية لهيبتها وتمتع حصر السلاح بيدها.

فرغم أن الحشد ألحق سوريا بالقوات المسلحة العراقية، لكنه ظلّ عملياً خارجاً عن سيطرة قيادتها وتابعاً لقادة الميليشيات التي يتشكل منها ومدافعاً عن مصالحهم ومنفذاً للأجندة التي يخدمونها وهي بالأساس أجندة إيرانية متعاضدة جزئياً مع

المشكلة ليست في مقاصد فتوى السيستاني بل في ما ترتب عليها

في رعاية المؤسسات الأمنية والجيش العراقي، وما تراكم من سياسات خاطئة أدت بالبلد إلى هذه الكوارث.

وكان يتولى رئاسة الحكومة العراقية وقيادة القوات المسلحة حين سقوط الموصل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية أكبر الأحزاب الشيعية في العراق.

وتبهم المالكي بسوء إدارة شؤون الدولة وهدر مواردها في فترة حكمه الطويلة بين سنتي 2006 و2014 ورفعته منسوب الطائفية بين مكونات المجتمع وتسرب العامل الطائفي إلى القوات المسلحة ما جعلها تحسّر ثقة قسم كبير من العراقيين، إضافة إلى تسرب الفساد إلى صفوفها سواء في صفقات السلاح، أو في العدد الهائل من المنتسبين سوريا وإيها والمعروفين بـ"الفضائيين".

وارتكبت بحق الأبرياء العزل أفظع المجازر والإبادة الجماعية بحق أهلنا، وأرادوا طمس تاريخ وهوية بلدنا وشعبنا".

كما أشار رئيس الوزراء العراقي إلى محاولته ترميم صفوف القوات العراقية قائلاً "تعمل على تصحيح المسارات ووضع البلد على الخط الصحيح بدعم القوات المسلحة وضبط أدائها وفق القواعد العسكرية الوطنية، كما أوصت بها المرجعية دائماً محذرة من استغلال الفتوى سياسياً واقتصادياً لصالح مشاريع غير وطنية تفسد تضحيات المتطوعين".

لكن بيان الكاظمي على الرغم من طغيان السمة العاطفية عليه، لم يخل من جانب تقديري عندما عرض لسبب سقوط الموصل وباقي المحافظات بيد داعش قائلاً "جاء كل ذلك نتيجة الإهمال

بغض النظر عن مستوى تسليحه وتنظيمه ومدى قوته، يظل موضع ارتياب الإيرانيين لأنه يبقى وريث الجيش الذي واجههم في حرب الثماني سنوات خلال ثمانينات القرن الماضي.

وتابع الكاظمي في البيان "لن العراقيون بكافة أصنافهم واطيافهم الدعوة الشاملة لجميع المتطوعين للالتحاق بالقوات الأمنية الرسمية لمواجهة داعش"، معتبراً أن فتوى السيستاني "ضخّت دماً جديداً في جسد العراق والعراقيين وكان العالم يعيش لحظة صعبة على حدث مفزع تجلّى بضياح كبرى مدن العراق (الموصل) وسقوطها بيد داعش، وما تلا ذلك من سقوط محافظات ومدن متعددة ونهب أهلها واستباحة حرمتها وسبي حرائرها من قبل العصابات الإرهابية المجرمة التي اهلت الحرب والنسل

الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أنتجت انظار بعض العراقيين صوب مرجعية النجف لإصدار فتوى دينية مضادة تنهي الحشد الشعبي بعد أن انتفت الحاجة إليه، لكن الردود غير الرسمية على ذلك كانت تتخلّص في كل مرة بأن فتوى السيستاني الأولى لم تنسئ الحشد بل فتحت فقط الباب للتطوع لقتال داعش، كما أن الحشد بحسب المدافعين عنه تحول إلى "مؤسسة" رسمية من مؤسسات الدولة العراقية لا يمكن حلها إلا بقانون.

ومن جهتهم يعتبر مراقبون أن الحشد كان بالفعل استغلالاً لإيرانياً سريعاً لفتوى السيستاني في إنشاء جيش طائفي رديف للقوات العراقية من أجل تحويل النفوذ السياسي لإيران في العراق إلى سيطرة ميدانية على مناطقه، خصوصاً وأن الجيش النظامي العراقي

انهيار العملة يوسع دائرة الفقر في مناطق سيطرة الشرعية اليمنية

بشكل طفيف". ويضيف "هناك مشاكل كثيرة جداً نواجهها من حيث عمليات النقل ووصول المواد الأساسية إلى المدينة وهناك أيضاً إلى جانب تدهور العملة الانقطاعات في إمدادات البضائع لأسباب لوجستية بعضها مرتبط بسوء البنية التحتية".

وأدت الحرب المستمرة في اليمن إلى جعل الملايين من سكانه على حافة المجاعة فيما قرابة 80 في المئة من السكان باتوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وفق تقارير الأمم المتحدة. وذكر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في تقرير أصدره مؤخراً أن الأسعار ارتفعت بنسبة 200 في المئة منذ بدء الحرب في اليمن.

في محافظة تعز الحكومة مسؤولة ذلك، وتتسدد على ضرورة العمل على إيجاد حلول عاجلة.

200
في المئة نسبة ارتفاع الأسعار في اليمن و80 في المئة من السكان يحتاجون مساعدات إنسانية

ويقول أحمد المجاهد مدير مكتب وزارة التجارة والصناعة في تعز إن "المحافظة واليمن عموماً يعيشان حالة حرب، وتعز بشكل خاص تعاني من الحصار وانقطاع شريان الحياة إلا

والخدمات العامة، محذرين من أن سعر الدولار سيجاوز الف ريال في حال عدم اتخاذ حلول عاجلة.

ويقول رياض أسعد، الذي شارك خلال الأسابيع الماضية في الاحتجاجات الشعبية بتعز، إن انهيار الريال اليمني هو انهيار للاقتصاد المحلي وهو انهيار لكل شيء، ف سعر الدولار اليوم 940 ريالاً، فيما سعر الريال السعودي 245 ريالاً يمينياً، مضيفاً "الغلاء أصبح قاحشاً وانتهت الطبقة المتوسطة".

كما يتوقع رياض انتشار "الجوع والفقر في اليمن ما لم يتم إيجاد حلول عاجلة من قبل الحكومة والرئيس والسلطات المحلية". وأمام هذا التدهور الحاد في العملة، تحلّ السلطات المحلية

بمعدل 3000 ألف ريال يعني ما يعادل 3.2 دولار، وهو على حد وصفه مبلغ زهيد لا يكفي لتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرته.

ويعد حلال عبدالرقيب نموذجاً لحال الملايين من السكان الذين يشكون من التبعات الكارثية لانهيار العملة.

وخلال الأيام الماضية وصل سعر الدولار إلى حوالي 940 ريالاً يمينياً في المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة في تراجع تاريخي للعملة المحلية، ما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار كنتيجة آلية لارتفاع كلفة الواردات والإنتاج المحلي. وتتزامن هذه الأزمات في المناطق الخاضعة للحكومة مع استقرار نسبي في سعر العملة بالمناطق الخاضعة لسلطة الحوثيين حيث يتم صرف الدولار

بمعدل 600 ريال منذ أكثر من عام. وسبق أن أعلنت الحكومة أنها ووجهت باتخاذ إجراءات للحد من تدهور العملة، لكن لم يحصل أي تغيير ملموس على الأرض.

وقبل أسابيع أعلن الرئيس عبدربه منصور أن حكومته تتعرض لتعطل ممنهج من قبل أطراف لم يسمها، لكن إعلاماً محلياً أشار إلى أن الرئيس يقصد بذلك المجلس الانتقالي الجنوبي المسيطر على العاصمة المؤقتة عدن التي تعد مقراً للحكومة.

وأدى التدهور الحاد في العملة إلى خروج مسيرات احتجاجية متكررة في مدن تعز وعدن وحضرموت. وحلّ المتظاهرون الحكومة الشرعية مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية

في تعز طالب المحتجون خلالها حكومة رئيس الوزراء معين عبدالمالك بالقيام بواجباتها الأساسية تجاه السكان كما طالبوا برحيل قيادات السلطة المحلية متهمين إياها بالفشل والفساد.

ويعمل الكهل الأربعيني أحمد عبدالرقيب الذي تحدث من تعز، طوال ساعات النهار سائقاً لدراجة ناربية يعيل عن طريقها أسرته المكونة من سبعة أفراد.

وقال لوكالة الأناضول إن "الأوضاع المعيشية تدهورت بشكل مأساوي والأسعار أصبحت جنونية ولا قدرة لدينا على مقاومتها".

ويحصل سائق الدراجة من عمله في نقل الركاب من حي لآخر على دخل يومي

تعز (اليمن) - يعيش سكان المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة السلطة المعترف بها دولياً بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي "أوضاعاً بالغة الصعوبة" لم يشهدوا لها مثيلاً في حياتهم، بحسب تعبير أحد سكان مدينة تعز جنوبي غرب اليمن، كان يتحدث عن الغلاء الجنوني في أسعار المواد الأساسية نتيجة تهاوي قيمة العملة اليمنية في تلك المناطق، والذي يربطه خبراء المال والاقتصاد بسوء التصرف في الموارد والفساد المستشري في مؤسسات "الشرعية".

وكان الغلاء وسوء الخدمات العمومية وانعدامها في أحيان كثيرة سبباً في تفجر احتجاجات شعبية مؤخراً

غرق العشرات من المهاجرين قبالة سواحل اليمن

الإلمانية أنّ سبعين جثة وصلت إلى شاطئ منطقة الحجاز، من بينها أربعة يمينيين هم ملاك القارب الغارق. ومن جهته قال علي يوسف الدباش، وهو عامل في مخيم خرز للاجئين الأفارقة، لوكالة الأناضول إن ملكية القارب تعود لأحد أبناء منطقة الكعدة في مديرية المخا غربي محافظة تعز. وسنوي يصل إلى اليمن ما بين 80 ألفاً إلى 100 ألف مهاجر غير نظامي بحسب المنظمة الدولية للهجرة، وذلك هرباً من حروب وصراعات وأوضاع اقتصادية متردية للغاية في دولهم.

وقالت المنظمة الدولية للهجرة إنها تتحقق من تقارير تفيد بأن قارباً يقل عدداً كبيراً من المهاجرين غرق قبالة سواحل اليمن، موضحة عبر حسابها في تويتر أن هؤلاء "المهاجرين قادمون من القرن الأفريقي". وصرح جليل أحمد ممثل المجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية المضاربة في لحج أن القارب الذي كان يقل نحو مئتي مهاجر غرق قبل يومين أو ثلاثة على مسافة عشرين ميلاً بحرياً عن منطقة رأس العارة في مديرية المضاربة. وأوضح لوكالة الأناضول

لحج (اليمن) - لقي العشرات من المهاجرين الأفارقة غير النظاميين حتفهم غرقاً وفقد العشرات إثر انقلاب قارب كان يقلهم قبالة السواحل الغربية لمحافظة لحج جنوبي اليمن.

ويجتذب اليمن كل سنة الآلاف من هؤلاء المهاجرين الباحثين عن فرصة للعبور نحو بلدان الخليج عبر المياه والأراضي اليمنية، لكن الكثيرين منهم يتعرضون لأخطار كبيرة تؤدي أبعاداً منهم بينما يتعرض آخرون لأنواع شتى من الاستغلال والاتجار بالبشر.



من يقدر على الشراء